

## الوزارة في مصر في العصر المملوكي

أ.د. صالح حسن عبد

م. مروان سالم نوري

المخلص:

إنَّ التطور الذي طرأ على منصب الوزارة في العصر المملوكي الذي تآرجح بين القوة عندما تتولاه رجال عرفوا بالكفاءة والقدرة على القيام بمهام هذا المنصب، وبين الضعف؛ نتيجة لاستحداث وظائف أخرى سلبت من الوزير العديد من اختصاصاته ومهامه؛ إذ كان اختيار الوزراء في أوائل عصر سلاطين المماليك كنا يتوقف على شروط عدة راعى السلاطين توافرها بقدر الإمكان فيمن يتولى هذا المنصب، إلاَّ أنَّه في أواخر عصر سلاطين المماليك لم يلتزم سلاطين تلك الحقبة بتلك الشروط؛ نتيجة للضعف الذي أصاب ذلك المنصب؛ إلى ذلك تولى منصب الوزارة من العامة الذين يدفعون (الرشوة)، فبعد أن كان منصب الوزارة يتولاه من الفقهاء، والعلماء، وذوي الخبرة والكفاءة في العصر المملوكي البحري، إلاَّ أنَّ المال أصبح هو الطريق لتولي هذا المنصب في أواخر العصر المملوكي الجركسي وليست الكفاءة.

### Abstract

The development which occurred on the position of cabinet in the Mamluk's era swung between the strength , when proficient people, who are capable of doing the tasks of this position ,and the weakness which resulted from making other new jobs which took many specializations from the minister of his own specialization and tasks , because electing ministers in the beginnings of the Mamluk's Sultan depended on many condition which the sultans looked after providing with as possible of those who take this position .

But in ends of the Mamluk's era , the sultans of that time did not

pay attention to these conditions because of the weakness which occurred on this position, in that the ordinary layman took the position of ministry by bribe. After has been hold by the scientists and clergymen who have proficiency in the sea Mamluke era , but money became the road to take this position at the ends of the Jerkesi Mamlukes era not the proficiency.

## المقدمة:

إنَّ اختيار موضوع البحث هو أحد الاختيارات المهمة في البحث العلمي؛ نظرًا لصعوبة هذا الانتقاء لما يشترط فيه من الجدة والعمق في البحث، وأصالة العناصر الداخلة في تكوينه، ثم الإتيان بشيء لم يطرق من قبل أو تصحيح بعض الأحداث أو إثارة الشك في بعض المشكلات؛ عسى أن يأتي من يحلها، اخترنا موضوع البحث (الوزارة في مصر في العصر المملوكي) لأنَّ الدراسات الخاصة بهذا الجانب مهمة، ولاسيما أنَّه لم يصدر به كتاب أو تأليف مستقل، وإنما هي أفكار وأبواب متناثرة في كتب ذات اهتمامات عدة وأخرى مستقلة في الموضوع.

لذا فإنَّ موضوع الوزارة في عصر سلاطين المماليك ما زال بحاجة إلى دراسة متعمقة ويحتاج إلى الكثير من الحذر والحيطه؛ نظرًا لتشعبه واتصاله بالعديد من الوظائف الأخرى التي وجدت في مصر أبان تلك الحقبة التاريخية المهمة في حكم المماليك.

يُعَدُّ منصب الوزير من أهم المناصب في النظام الإداري بالدولة الإسلامية؛ إذ يلي الوزير السلطان في المكانة، وينفذ أوامره ويعكس له أحوال شعبه، ومن ثم فهو حلقة وصل بين السلطان وبين الشعب؛ لما له من سلطة ورأي مسموع، ويعاون الوزير في شتى الأمور؛ فينوب عنه بالعديد من النواحي الإدارية والمالية؛ إذ استهدفت الدراسة إبراز الأهمية التاريخية الطويلة، وكذلك إبراز أهم التطورات التي حدثت في قوانين الوزارة وأنواعه، اتضح أنَّ اختيار الوزراء في أوائل عصر سلاطين المماليك كان يتوقف على شروط عدة راعي سلاطين المماليك توافرها بقدر الإمكان فيما يتولى

هذا المنصب، إلا أنه في أواخر عصر سلاطين المماليك لم يلتزم سلاطين تلك الحقبة بتلك الشروط؛ نتيجة الضعف الذي أصاب هذا المنصب فأصبح المال هو الطريق إلى تولي الوزارة وليس الخبرة والكفاءة.

تبين من البحث أن الوزراء، ولاسيما في العصر المملوكي لم يولوا أي اهتمام بالعلم والعلماء، اللهم إلا قلة قليلة تكاد لا تذكر، كما لوحظ من خلال الدراسة أن العلاقة بين الوزير وأصحاب المناصب الكبرى اتسمت في كثير من الأحيان بالعداء والكراهية؛ الأمر الذي أدى إلى دخول المتطرفين في صراع وتنافس؛ من أجل الاستحواذ على السلطة والنفوذ، وغالبًا ما كان هذا الصراع ينتهي في بعض الأحيان لصالح الوزير وفي بعض الأحيان لم يكن في صالحه.

تم تقسيم البحث على مقدمة وملخص باللغة العربية والانكليزية، ثم جاءت الوزارة لغةً واصطلاحًا، وشروط اختيار الوزير، ومراسيم تعيينه، وألقابه، ودار الوزارة، وأخيرًا اختصاصات الوزراء.

## ١. الوزارة لغةً:

الوزير في اللغة هو: من الوزر، والملجئ، والمعتصم<sup>(١)</sup>، ويقول الماوردي: "إن اشتقاق اللفظة على ثلاثة أوجه: أحدهما أنه مأخوذ من الوزر وهو النقل؛ لأنه يحمل من الملك أقاله، والثاني: من الوزر وهو الملجئ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ أي: لا ملجأ فسمي بذلك؛ لأن الملك يلجأ إلى رأيه ومعونته، والثالث: أنه مأخوذ من الأزر وهو الظهر، لأن الملك يقوي بوزيره كقوة البدن بالظهر"<sup>(٢)</sup>.

واللفظة كما أجمعت أكثر الآراء عربية وأول ذكر لها في القرآن الكريم كما في قوله تعالى على لسان موسى ﷺ: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي﴾ (٢٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي<sup>(٣)</sup>، ونحن لسنا بصدد التوسع في الكلام عن هذا الموضوع، إلا أنه لا بد من القول أن الوزارة في الدولة العربية الإسلامية لا تتمهد قواعدها وتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس، فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد، ولا مقررة القوانين بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية، فإذا حدث أمر استثار بنوي

الحجا والآراء الصائبة فكل منهم يجري مجرى وزير فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة، وسمي الوزير وزيرًا وكان قبل ذلك يسمى كاتبًا أو مُشيرًا<sup>(٤)</sup>.

## ٢. الوزارة اصطلاحًا:

وهي مؤسسة إدارية تأتي بعد السلطنة من حيث الأهمية السياسية والإدارية؛ إذ أسهمت بدور فاعل في توجيه أمور الدولة، ورسم سياستها العامة؛ فالوزير وسيط بين السلطان وجمهور المسلمين؛ فهو من ناحية يساعد السلطان في حمل بعض أثقاله ويعينه في إدارة شؤون الدولة، ومباشرة مهامها، وبذلك يلجأ السلطان إلى رأيه، وهو من ناحية أخرى يطلع السلطان على أحوال الرعية بوجه عام<sup>(٥)</sup>.

## ثانيًا: شروط اختيار الوزير:

كان اختيار الوزير خلال العصر المملوكي يتم بناء على عدة شروط، واعتبارات حددها فقهاء العصر، وقد راعى السلاطين توافرها في الأفراد الراغبين في تولي ذلك المنصب، ومن هذه الشروط ما يأتي:

١. أن يمتاز المرشح بغزارة ثقافته، وعلمه الواسع بالأمور الشرعية، أي يفضل أن يكون من رجال العلم ورجال الدين؛ لذلك كان يتم اختيار الوزراء من هذه الطبقة؛ لما لها من أهمية في إدارة شؤون البلاد، وما تتمتع به من منزلة في نفوس العامة، وقد تجلّى ذلك بوضوح في عصر سلاطين المماليك البحرية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ولى السلطان المنصور قلاوون وزارته للصاحب فخر الدين بن لقمان صاحب ديوان الإنشاء عام (٦٧٨هـ/٢٧٩م) فباشرها عوضًا عن صاحب برهان الدين السنجاري، وكان ابن لقمان على حد قول ابن تغري بردي: "مشكور السيرة، قليل الظلم، كثير العدل، والإحسان للرعية، وفي أيام وزارته سعى في إبطال مظالم كثيرة"<sup>(٦)</sup>، تولى الوزارة مرتين للسلطان قلاوون، وكان إذا عزل عنها اخذ دواته وعاد إلى ديوان الإنشاء وكتب من جملة الكتاب<sup>(٧)</sup>.

٢. أن يكون المرشح لديه خبرة بالعمل في الدواوين الحكومية وإدارتها من قبل

ولمدة كافية، وأن يسير على نهج الفقهاء في تحديدهم شرط تمكنه في الإشراف على الأعمال الإدارية للدولة<sup>(٨)</sup>؛ لكي تسمح له باكتساب الخبرة والتمرس، وقد وفق سلاطين المماليك في اختيار وزراء باشروا الأعمال الديوانية وبرعوا فيها<sup>(٩)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر تولى الأسعد شرف الدين الفائزي منصب الوزارة للملك المعز أيبك عام (٦٤٨-٦٥٤هـ/١٢٤٠-١٢٥٠م) وقد تدرج في المناصب الإدارية حتى نال الوزارة؛ إذ عمل ناظرًا للدواوين في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٣٨-٦٤٨هـ/١٢٥٠-١٢٤٠م) ثم ولى بعد ذلك بعض أعمال ديار مصر<sup>(١٠)</sup>، ثم أخذ يترقى في مناصب الدولة إلى أن وصل لمرتبة الوزارة في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥١م) وتذكر المصادر التاريخية أن الوزير الفائزي أحدث مظالم كثيرة، وتمكن من الدولة تمكناً زائداً؛ فلم يزل على تمكنه وعلو شأنه إلى أن قتل المعز أيبك سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)، وتولى السلطنة بعده ابنه الملك المنصور علي فأبقى الأسعد في الوزارة، واستمر كذلك إلى أن قبض عليه وسجن ومات في السجن سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)<sup>(١١)</sup>. واختار السلطان الظاهر برقوق سنة (٧٨٥هـ/١٣٨٣م) الوزير صاحب شمس الدين أرلان لمنصب الوزارة، وكان من أهم أسباب اختياره أنه مارس الخدمة في دواوين الأمراء، كما وُلِّيَ نظر ديوان برقوق قبل أن يتسلطن، فباشر الوزارة بكفاءة تامة<sup>(١٢)</sup>.

٣. أن يكون المرشح بارعاً وكفوءاً في الشؤون المالية، لقد اختار سلاطين المماليك وزرائهم من الموظفين الأقباط؛ لتولي منصب الوزارة؛ بسبب خبرتهم الواسعة في المجال المالي بشرط أن يعتنق الإسلام<sup>(١٣)</sup>، وكان هؤلاء يعرفون باسم (المسالمة)<sup>(١٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن من أشهر المسالمة الذين تولوا الوزارة في العصر المملوكي هو الوزير علم الدين عبدالله بن زنيور (ت ٧٥٤هـ/١٣٥٣م) فقد كان بارعاً في الشؤون المالية والإدارية؛ ولذا

تمكن من جمع المسؤولية الإدارية والمسؤولية المالية، بحيث لم يسبقه أحد في هذا المجال<sup>(١٥)</sup>، ومن المسالمة الذين تولوا منصب الوزارة أيضًا صاحب علم الدين يحيى الشهير بأبي كيم الأسلمي القبطي المصري، بعد أن أسلم في دولة الناصر فرج سنة (٨٠٣هـ/١٤٠١م) ثم عزل ولزم داره حتى توفي سنة (٨٣٥هـ/١٤٣١م)<sup>(١٦)</sup>.

٤. أن يكون المرشح مصريًا سواء في الأصل أو المولد أو النشأة<sup>(١٧)</sup>، ومن العوائل المصرية التي نالت منصب الوزارة الوزير بهاء الدين ابن حنا التي تولى أفرادها الوزارة للسلطان الظاهر بيبرس وأبنائه من بعده<sup>(١٨)</sup>، كما تولى الوزير نجم الدين المعروف بالأصفوني الوزارة عام (٦٨١هـ/١٢٨٢م)، ومن المعروف أن هذا الوزير مصري المولد والنشأة، فهو من أهل صعيد مصر ولد بقرية أصفون من أعمال قوصي، وترقى بالمناصب إلى أن تولى الوزارة<sup>(١٩)</sup>، ويذكر ابن الفرات أن الوزارة قد صلحت بعهد<sup>(٢٠)</sup>، ولكن لم تطل مدة وزارته؛ إذ توفي بعد سنة من توليه الوزارة<sup>(٢١)</sup>.

٥. وهناك شرط لم يحدده فقهاء العصر، وإنما لعبت العلاقات الشخصية والصلات مع السلاطين أو كبار رجال الدولة ممن أظهروا ولاء أكيد لهم لعبت دورًا بارزًا في اختيار الوزراء، ولكن كان على نطاق ضيق، فعلى سبيل المثال لا الحصر لما تسلطن الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م)<sup>(٢٢)</sup>. أرسل إلى ابن السلعوس، وكان مقيمًا بمكة يستعجله بالحضور بقوله: "يا شقير يا وجه الخير أحضر لتستلم الوزارة"<sup>(٢٣)</sup>، فلما حضر ابن السلعوس جعله وزيرًا، وفوض إليه أمور المملكة بأسرها يتصرف فيها حسبما يشاء<sup>(٢٤)</sup>؛ وذلك نظرًا للعلاقة الوطيدة التي ربطت بين الأشرف خليل، وبين ابن السلعوس منذ أيام المنصور قلاوون<sup>(٢٥)</sup>.

من خلال ما تقدم يبدو أن منصب الوزارة في عصر سلاطين المماليك وخاصة عصر دولة المماليك البحرية، وخلال مُدد عدة من عصر دولة المماليك

البرجية ظل متحفظاً بأهميته ومكانته التي كانت له خلال العصور السابقة؛ ويرجع ذلك إلى حرص سلاطين المماليك على أن يختاروا وزرائهم طبقاً للشروط والاعتبارات أنفسها التي تمسك بها سلاطين بني أيوب من قبل؛ فساروا على نهج أسلافهم السابقين في اختيار وزرائهم، فإذا كان سلاطين بني أيوب اختاروا معظم وزرائهم من العلماء ورجال الدين، فإن سلاطين المماليك، وخاصة في الدولة الأولى (البحرية) اعتمدوا على العلماء ورجال الدين في تولي الوزارة بصورة أكثر وأقوى مما كانت عليه أيام الأيوبيين، لكن لم يستمر اعتماد سلاطين المماليك على رجال الدين، والعلماء في تولي منصب الوزارة؛ إذ أخذ هذا الاعتماد يقل تدريجياً حتى صار نادر الحدوث في أواخر عصر سلاطين المماليك؛ ويرجع سبب ذلك إلى رفض العلماء ورجال الدين تولي الوزارة؛ لأنها أصبحت محفوفة بالأخطار، فضلاً عن تمسك هؤلاء العلماء ورجال الدين بالحق، والشرع، والتقوى، الورع؛ الأمر الذي أصبح يتنافى مع متطلبات الوزارة، مما أدى إلى ابتعادهم عن هذا المنصب، ومع ذلك فقد حرص بعض سلاطين المماليك على الاستعانة برجال الدين في الإشراف على من يتولى هذا المنصب من غير العلماء ورجال الدين، ولا أدل على ذلك مما انتهجه السلطان المنصور قلاوون حين عرض الوزارة سنة (٦٨٧هـ/١٢٨٨م) على قاضي القضاة تقي الدين عبدالرحمن ابن بنت الأعز، فامتنع في بداية الأمر<sup>(٢٦)</sup>، فأقر السلطان المنصور قلاوون في الوزارة الوزارة الأمير بدر الدين بيدرا، واشترط عليه ألا يتخذ قراراً إلا بعد استشارة قاضي القضاة ابن بنت الأعز، وكان ابن الأعز إذا دخل على السلطان قلاوون يقول له: "يا قاضي! ايشحال ولدك بيدرا في وزارته؟ فيقول: يا خوند<sup>(٢٧)</sup> ولد صالح، دخلت بولايته الجنة وأزلت المظالم"<sup>(٢٨)</sup>.

وعندما عزل الأمير بيدرا عن الوزارة استدعى السلطان قلاوون ابن بنت الأعز، وخلع عليه الوزارة، فباشرها مع قضاء القضاة، ونظر الخزانة، وقد عرف الوزير ابن بنت الأعز بين معاصريه بأنه: "كان ذو عفة ونزاهة، وسؤدد كامل، وعقل وافر، ومهابة زائدة، وكان عارفاً بالأحكام ثبت الجنان يقظاً"<sup>(٢٩)</sup>، ولم يلبث ابن بنت

الأعز أن ترك منصب الوزارة في العام نفسه؛ لتمسكه بالأمر الشرعية، وأعيد الأمير بيدرا إلى الوزارة مرة أخرى<sup>(٣٠)</sup>.

وهكذا يمكن القول أنَّ المدة التي تمسك فيها سلاطين العصر المملوكي باختيار وزراءهم من بين العلماء ورجال الدين كانت من الفترات المشرقة في تاريخ الوزارة؛ لأنَّ هؤلاء الوزراء كانوا يجمعون بين العلم والدين؛ فاستطاعوا أن يقوموا بمهام هذا المنصب خير قيام.

### ثالثاً: مراسيم تعيين الوزير:

يتم مراسيم تعيين الوزير داخل قلعة الجبل في حضور السلطان، وكبار الموظفين، والأمراء؛ إذ يتسلم الوزير خلع الوزارة، ويقرأ تقليده<sup>(٣١)</sup> أمام الجميع ثم ينزل من القلعة في موكب كبير، يرافقه جميع أعيان الدولة حتى يصل إلى بيته<sup>(٣٢)</sup> أي أنَّ الوزير كان يُعين من قبل السلطان مباشرة<sup>(٣٣)</sup>، ويمنح الوزير عند تقليده الدواة والرمل، وقد أشار إلى ذلك المقريزي بقوله: "وكان من عادة الوزراء حمل الدواة والرمل"<sup>(٣٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٣٠٥هـ/١٣٠٥م) عندما تولى الوزارة القاضي سعد الدين محمد بن عطايا، حملت إليه دواتها وبغلتها<sup>(٣٥)</sup>، وكذلك حدث في عام (١٣٢٣هـ/١٣٢٣م) عندما استدعى السلطان الناصر محمد بن قلاوون الوزير أمين الدين بن الغنام، أقره في الوزارة ومنحه الدواة والبغلة<sup>(٣٦)</sup>، وكان يسمح للوزير أن يركب الفرس بمجرد توليه المنصب، وقد أشار إلى ذلك بعض المؤرخين، "أمَّا ركوبهم فيضاهي ركوب الجند أو يقاربه"<sup>(٣٧)</sup>، بل صدرت مراسيم عام (١٣٩٠هـ/١٣٩٠م) بأنَّ لا يركب أحد من الفقهاء والمتعممين فرساً إلاَّ الوزير<sup>(٣٨)</sup>، وناظر الخاص<sup>(٣٩)</sup>.

ومن مراسيم التقليد كان الوزير في يوم تقليده يتلقى نصائح السلطان، وأوامره، وتوجيهاته، وخاصة القضايا المالية؛ كون الوزير هو المسؤول الأول عن أموال الدولة. ومن وصايا السلطان هي: العمل على استخلاص الأموال من البلاد، وأن يختار موظفيه الذين يمتازون بالأمانة، والإخلاص، والفاعلية، وأن يبعد العاجز، والمريض، والخائن منهم، وأن يلتزم بصرف مرتبات الموظفين بمواعيدها وعدم تأخيرها، وأن

يراعي الأوقاف، وأن لا يتوانى في حقوق بيت المال؛ لكيلا تضيع، وعليه كف أذى السلطان عن أموال الرعية<sup>(٤٠)</sup>. وبعد حصول الوزير على التقليد يمنح خلع الوزارة، وكانت عبارة عن ملابس، وقلادة، وسيف، وقد عبر المقريزي عن الخلعة بقوله: "عبارة عن قلادة من عنبر مغشوش يقال له العنبرية، عوضاً عن العقد الجوهري في العصر الفاطمي، ويتميز بها الوزير خاصة، ويلبس الطيلسان<sup>(٤١)</sup> المقور ويسمى بالطرحة، إلى جانب السيف، ثم ترك في الدولة التركية السيف إلا أنه لا حكم له على أرباب السيوف"<sup>(٤٢)</sup>. فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٥٧هـ/١٤٥٤م) عندما استقر زين الدين فرج بن ماجد بن النحال وزيراً لبس فرج خلعة الوزارة وهي الطرحة، والقلادة، والزركش على عادة الوزراء<sup>(٤٣)</sup>، وأشارت بعض المصادر التاريخية إلى أن خلع الوزارة هي عبارة عن ثوبين (قوقاني) من القطيفة الحرير (الكمخا) البيضاء مطرز بخطوط (رقم حريرية) ومحلاه شعر (سنجاب) وبفروة (حيوان القدس)، وتحتاني من القطيفة الحرير (الكمخا) أيضاً وإن كان لونه أخضر، وقد غلب على زي الوزير بعد ذلك ما عرف باسم (جبة) أو (فرجية) تكون مفتوحة مفرجة من ورائها، ومثل هذا الزي بنوعيه، كان أيضاً لكبار الدواوين وحتى صغارهم؛ مما يدل على رئاسة الوزير للدواوين، ولم يعد الوزير يقلد السيف، كما كان الحال قبل أيام الفاطميين؛ لأنه لم يعد له نفوذ رجال السيف<sup>(٤٤)</sup>.

وعندما كان الوزير يرتدي خلع الوزارة يضع على المنكب حول الرقبة منديلاً، وهي عبارة عن رداء مغشى يشبه الطيلسان الغور في عهد الفاطميين أي الرداء المحيط بالرقبة، كذلك كان المنديل هو زي رجال القضاء ويلبسها أيضاً الكتّاب، وكذلك كان الوزير يلبس حول العنق قلادة على عدة طبقات مزركشة بالذهب، تتدلى على صدره من العنبر، كما كان الوزير يرتدي كوفية مزركشة بالذهب أيضاً، وقد بدؤوا في هجرها أيضاً، وأصبحت تميز رجال القضاء وحدهم، أما على الرأس فكان الوزير يلبس نوعاً خاصاً من العمامة يبرز فيها الزركش وهي المسماة: بقبّار (مخططة) (مرقوم) مثل عمامة الكتّاب، أما في رجليه فكان يلبس خُفاً أخضر من

الحرير<sup>(٤٥)</sup>، كذلك كانت البغلة هي التي يستعملها الوزير في تنقلاته، وإن كان أحياناً يركب فرساً؛ نظراً لمقامه؛ لاقتصار الفرس على رجال الجيش<sup>(٤٦)</sup>.

يبدو أنّ خلع الوزارة لم تكن بنفس الجودة والمواصفات التي تم ذكرها في كل فترات العصر المملوكي؛ لأنّ الخلع كانت تتأثر بالوضع الاقتصادي والمالي في الدولة؛ ففي حالة الرخاء الاقتصادي نجد أنّ الوزير يخلع عليه خلع الوزارة ذات المواصفات الجيدة، أمّا في حالة الغلاء والقحط نلاحظ أنّ خلع الوزارة تصبح اقل جودة في المواصفات؛ ودليل ذلك حدث غلاء في عهد السلطان فرج بن برقوق؛ إذ ارتفعت أسعار الملابس؛ لذا دعت الضرورة أهل مصر إلى ترك أشياء مما كانوا فيه من التعرف، وصار معظم الناس يلبسون الجوخ سواء أكان أميراً، أو وزيراً، أو قاضياً، ومن دونهم كان لباسهم الجوخ<sup>(٤٧)</sup>، وكان يُصرف للوزير راتباً شهرياً؛ في ضوء ما ذكره القلقشندي بأنه يُصرف راتباً شهرياً قدره حوالي مائتين وخمسون ديناراً، عدا ما خصص له في كل يوم من مقادير من الغلال، واللحم، والخبز، والشمع، والزيت، وعليق دوابه، وما عدا خلع العيدين من الكسوة واللحم<sup>(٤٨)</sup>.

وبعد أن يتولى الوزير منصب الوزارة، ويقراً تقليده ويمنح خلعة الوزارة، ينصرف للقيام بمهام وظيفته بموكب كبير إلى دار الوزارة، وكان عظمة الموكب أو ضعفه يتوقف على نفوذ الوزير أو ضعفه، فإذا تمتع الوزير بنفوذ كبير لدى السلطان نجد موكبه يمتاز بالعظمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان موكب الصاحب بهاء الدين بن حنا وزير الظاهر بيبرس وأولاده من بعده يمتاز بموكب عظيم، فكان ابن حنا يركب في خدمته جميع رؤساء مصر، وجماعة من الأمراء واعيان الدولة<sup>(٤٩)</sup>، في حين نجد بعض الوزراء كان موكبه ضئيلاً لا يتعدى عدد من الأفراد، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٣٧٨هـ/١٣٧٨م) عندما تولى الوزير كريم الدين عبدالكريم بن مكانس منصب الوزارة، كان موكبه عبارة عن نجيبين<sup>(٥٠)</sup> فقط أحدهما في أمامه والآخر وراءه<sup>(٥١)</sup>.

## رابعاً: ألقاب الوزراء:

اختلفت الألقاب، وتنوعت خلال العصر المملوكي باختلاف الوزراء الذين تولوا هذا المنصب، فإذا كان الوزير من أصحاب الأقاليم، أطلق عليه لقب أو (أسم صاحب)<sup>(٥٢)</sup>، وإذا كان الوزير من أرباب السيوف اكتفى بتلقبيه بالوزير دون صاحب<sup>(٥٣)</sup>، ثم أضيف إلى لقب صاحب لقب (الوزير) فأصبح يطلق في بعض الأحيان لقب (الصاحب الوزير)<sup>(٥٤)</sup>. ومن الوزراء الذين اتخذوا هذا اللقب صاحب الوزير تاج الدين عبدالرزاق بن الهيصم وغيرهم من الوزراء<sup>(٥٥)</sup>، وفي أحيان نادرة أطلق على بعض الوزراء ألقاب خاصة بهم دون غيرهم مثل: لقب (مشير الدولة) و(مدبر المملكة) و(وزير الوزراء) فيذكر ابن إياس أن السلطان الأشرف شعبان خلع على صاحب شمس الدين أبو الفرج المقسمي وأقره في الوزارة عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م) فجمع بين الوزارة ونظر الخاص، كما أطلق عليه مشير الدولة، ومدبر المملكة، ووزير الوزراء بالديار المصرية<sup>(٥٦)</sup>، أمّا لقب (مدبر الدولة) أو (مدبر المملكة) فكان الوزير بهاء الدين بن حنا أول من تلقب بهذا اللقب؛ لأنه تولى الوزارة مدة طويلة وتمكن من الدولة<sup>(٥٧)</sup>، كما لقب به الوزير شمس الدين بن السلعوس وزير الأشرف خليل<sup>(٥٨)</sup>، وأطلق (وزير الوزراء) على الأمير ناصر الدين بن محمد بن الحسام لاجين عندما تولى الوزارة عام (٧٩٢هـ/١٣٨٩م)؛ وذلك لأنه كان المتصرف في الوزارة لا يشاركه فيها أحد، كما جعل الوزراء السابقون والمفصولون من الخدمة يدخلون في خدمته ويباشرون عنده وظائف الدولة<sup>(٥٩)</sup>، وقد أشار إلى ذلك ابن إياس بقوله: "فأطلق على الناصر محمد بن الحسام، وزير الوزراء؛ لأنه كان مستولياً على أرباب الوظائف جميعاً"<sup>(٦٠)</sup>، كما اتخذ هذا اللقب الوزير ابن كلفت عندما طلب من السلطان برقوق أن يجعل الوزراء السابقين في خدمته فصار الجميع تحت يده<sup>(٦١)</sup>.

كما حمل الوزير علم الدين بن زنبور لقب (الجناب العالي)<sup>(٦٢)</sup>، كما ضمت تواقيع فخر الدين الخليلي عدة ألقاب أنفرد بها من دون غيره من وزراء الدولة، وهي:

"الإشارة العالية صاحبية الوزيرية سيد العلماء والوزراء"<sup>(٦٣)</sup>، هذا وقد أورد القلقشندي العديد من الألقاب التي أطلقت على بعض الوزراء من دون أن يحدد تأريخ هذا الإطلاق أو أصحاب هذه الألقاب، وهي: (أوحد الأصحاب)، و (أوحد المتصرفين)، و (رئيس الكبراء)، و (عون الدولة)، و (قوام الدولة)، و (أوحد المتصرفين)، و (رئيس الكبراء)، و (عون الدولة)، و (قوام الدولة)، و (المحل السامي)، و (مرتب الجيوش)، و (مشير الملوك والسلطين)، و (معتمد المصالح)<sup>(٦٤)</sup>.

يبدو أن ألقاب الوزراء في العصر المملوكي تأثرت بالمستوى الذي كانت عليه الوزارة؛ فعندما كان منصب الوزير في العصر المملوكي البحري قويا كانت تظهر الألقاب الرنانة عند الوزراء، وعندما ضعف شأن الوزارة ضعفت الألقاب وأحيانا جرد الوزير من أي لقب؛ ودليل ذلك عندما يتم تولية الوزير للوزارة نجد أن السلطان يكتفي بذكر اسم الشخص مجردا من أي لقب<sup>(٦٥)</sup>.

### خامسا: دار الوزارة:

عرفت دار الوزارة بقاعة الصاحب؛ وذلك لأن الوزراء كانوا يقبون بلقب الصاحب خلال العصر المملوكي<sup>(٦٦)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر من الوزراء الذين شغلوا دار الوزارة الصاحب الأمير الوزير سيف الدين منجك اليوسفي بعد أن تمت مراسيم تقليده وخلع عليه خلع الوزارة عام (١٣٤٨هـ/١٣٤٨م) سار إلى قاعة الصاحب بالقلعة، إذ جلس بالشباك ونفذ أمور الدولة<sup>(٦٧)</sup>. كما جلس الوزير علم الدين بن زنبور عام (١٣٥١هـ/١٣٥١م) بشباك قاعة الصاحب من القلعة<sup>(٦٨)</sup>. وكان مجلس الوزير يعقد بقاعة الصاحب بالقلعة؛ ليكون على مقربة من السلطان، ينفذ أوامره أو يشيره فيها؛ وليكون أيضا بجانب الدواوين التابعة للوزارة والتي يشرف عليها الوزير<sup>(٦٩)</sup>. ولم تكن قاعة الصاحب مقر للوزير فحسب، وإنما كانت مكانا للمصادرة والاعتقال أيضا؛ إذ تمت مصادرة الكثيرين في قاعة الصاحب<sup>(٧٠)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٢٦١هـ/١٢٦١م) قبض على الصاحب زين الدين يعقوب بن الزبير، وعوقب في

قاعة الوزارة<sup>(٧١)</sup>، كما ضرب الوزير علم الدين بن زنبور في رحبة قاعة صاحب<sup>(٧٢)</sup>. يبدو أنّ العمل بقاعة صاحب يتوقف عند إلغاء المنصب؛ ودليل ذلك حدث في عام (٧٧٦هـ/١٣٧٥م) أبطل السلطان الأشرف شعبان بن محمد بن قلاوون وظيفة الوزارة، وأمر بغلق شبكها بقاعة صاحب<sup>(٧٣)</sup>.

## سادساً: اختصاصات الوزراء:

تعددت اختصاصات الوزير وتنوعت سلطاته السياسية والإدارية خلال العصر المملوكي، وفيما يأتي اختصاصات الوزراء ومهامهم:

### ١. الاختصاصات السياسية:

تُعدُّ إبداء المشورة والرأي في تدبير الملك من أهم اختصاصات الوزير السياسية<sup>(٧٤)</sup>؛ فكان الوزير يسدي النصح والإرشاد للسلطان إذا ما استأنس برأيه في أمر من أمور الدولة<sup>(٧٥)</sup>، فمثلاً أخذ السلطان الظاهر بيبرس برأي وزيره صاحب زين الدين بن يعقوب عام (٦٥٨هـ/١٢٦٠م) عندما أشار عليه بتغيير لقبه من الملك القاهر إلى الملك الظاهر قائلاً: "ما لقب به أحد فأفلح"<sup>(٧٦)</sup>.

يبدو أنّ دور الوزير في بذل المشورة للسلطان تقلص إلى حد كبير في بعض فترات الحكم المملوكي؛ بسبب ضعف منصب الوزارة<sup>(٧٧)</sup>، ودليل ذلك لم تذكر المصادر ما تدل على قيام بهذه المهمة اللهم إلا في عام (٩١٠هـ/١٤٩٦م) عندما قام السلطان الناصر محمد بن قايטباي (٩٠١-٩٠٤هـ/١٤٩٦-١٤٩٨م) بأخذ رأي وزيره الأمير كرتباي الأحمر، وألغى وظيفة نظر الأوقاف، فنودي بذلك في القاهرة فارتفعت الأصوات له بالدعاء<sup>(٧٨)</sup>.

ومن الاختصاصات السياسية الأخرى للوزير أنّه كان ملزماً بحضور تقليد السلطان بالسلطنة، وقراءة ذلك التقليد على الحاضرين من الأمراء، والقضاة، والخليفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) أنّ حضر الوزير بهاء الدين بن حنا تقليد السلطان بيبرس بالسلطنة مع القضاة وأعيان الدولة؛ إذ حمل الوزير التقليد على رأسه<sup>(٧٩)</sup> ركباً والأمراء يمشون بين يديه<sup>(٨٠)</sup>.

ومن اختصاصات الوزير السياسية الأخرى هي كتابة الرسائل السلطانية، إذا كان الوزير ممن عملوا بديوان الإنشاء؛ إذ كان السلطان يعهد للوزير بكتابة الرسائل الصادرة إلى الأمراء والملوك، وكذلك عرض الرسائل الواردة على السلطان وقراءتها والرد عليها<sup>(٨١)</sup>.

ومن اختصاصات الوزير السياسية الأخرى هي أنّ الوزير كان ينوب عن السلطان في تدبير أمور البلاد والعباد في أثناء غيابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) عندما خرج السلطان الظاهر بيبرس مع الخليفة العباسي إلى دمشق للقضاء على ثورة نائبها علم الدين سنجر، فجعل تدبير المملكة إلى صاحب بهاء الدين بن حنا<sup>(٨٢)</sup>.

ومن اختصاصات الوزير السياسية الأخرى هي إعادة الاستقرار إلى البلاد والقضاء على الفوضى بإقرار السلطان في حكم البلاد والحفاظ على عرشه<sup>(٨٣)</sup>. وهكذا لعب الوزراء دورًا مهمًا في الحياة السياسية في العصر المملوكي.

## ٢. الاختصاصات الإدارية:

أسهم الوزراء في تطوير الإدارة وتقديمها خلال عصر سلاطين المماليك البحرية، وخاصة عندما كان منصب الوزارة يمتاز بالقوة؛ فقد تولاه رجال تمتعوا بنفوذ ومكانة كبيرة، وتمتعوا بصلاحيات إدارية واسعة؛ فقاموا بالإشراف على الأعمال الإدارية للدولة، وكان يقع على الوزير اختيار الموظفين الأكفاء، وترشيحهم وعرضهم على السلطان؛ لاستلام مناصبهم الإدارية والإيفاء بواجباته تجاه الدولة بأكمل صورها، وقد أشار إلى ذلك المقريزي بقوله: "وهو الذي يولي أرباب المناصب الديوانية والدينية"<sup>(٨٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر ولى السلطان بيبرس قضاء مصر والوجه القبلي بعد وفاة القاضي تاج الدين بن بنت الأعز للقاضي عبدالله بن محمد بن صدقة الصفراوي عام (٦٦٥هـ/١٢٦٧م)؛ وذلك بمشورة صاحب بهاء الدين بن حنا وترشيحه له<sup>(٨٥)</sup>، وعندما تولى فخر الدين بن لقمان للسلطان المنصور قلاوون عام (٦٧٨هـ/١٢٨٠م) قال له الملك المنصور: "من يكون عوضك في الإنشاء؟" فقال:

"فتح الدين ابن عبدالظاهر" فولى السلطان فتح الدين الإنشاء وتمكن عند السلطان وحظي عنده<sup>(٨٦)</sup>.

ومن المهام الإدارية الأخرى، كان الوزير يجلس مع السلطان؛ للنظر في المظالم<sup>(٨٧)</sup>.

كما كان على الوزير أن يقوم بحضور الحفلات الرسمية الخاصة بالسلطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في (٦٧٤هـ/٢٧٦م) أن حضر الصاحب بهاء الدين بن حنا عقد نكاح الملك السعيد بركة بن السلطان الملك الظاهر بيبرس على غازية خاتون ابنة الأمير سيف الدين قلاوون الآلفي وبحضور القضاة وأكابر الأعيان<sup>(٨٨)</sup>.

### ٣. المهام الحربية:

أسند سلاطين المماليك إلى وزرائهم مهام حربية متنوعة، فأصبح الوزير يعهد إليه الكثير من المهام الحربية، وقد تمثلت هذه المهام في تجهيز الوزير للأسطول البحري، فقد اعتاد سلاطين المماليك أن يعهدوا إلى وزرائهم تجهيز سفن الأسطول قبل الخروج إلى ميدان الحرب، بالماء، والغذاء، والأدوات، وكل ما يحتاجه المقاتلون، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٩٢هـ/٢٩٢م) أن عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون إلى وزيره الصاحب شمس الدين محمد بن السلغوس بتجهيز أمر الشواني<sup>(٨٩)</sup> في ثغري الإسكندرية دمياط حتى كملت عدتها نحو ستين شانية، وشحنها بالعدد وآلات الحرب، ورتب بها عدد من المماليك السلطانية، وألبسهم السلاح فأقبل الناس لمشاهدتهم من كل مكان<sup>(٩٠)</sup>.

كما حدث في سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٣م) عندما عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى وزيره عز الدين أيك البغدادي بعمارة أربعة شوان حربية وتجهيزها لقتال الصليبيين<sup>(٩١)</sup>، وكان السلطان يعهد لوزيره في بعض الأحيان أن يجهز له ما يحتاج إليه عندما يخرج للحرب والقتال، فكان الوزير يقوم بتحصيل الأموال للسلطان وقت الحرب<sup>(٩٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) عزم

السلطان الناصر محمد بن قلاوون على السفر إلى بلاد الشام؛ للقضاء على حركة غازان ملك التتار<sup>(٩٣)</sup>، فاستدعى وزيره الأمير شمس الدين سنقر الأعسر، وأمره باستخراج الأموال من الناس، فشرع هذا الوزير في استخراجها، وألزم أرباب العقارات، والأغنياء بما تقرر على كل منهم<sup>(٩٤)</sup>، وأحياناً كان الوزير يخرج مع السلطان في حروبه؛ إذ يعهد إليه ببعض المهام التي يقوم بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٦١هـ/١٢٦٣م) أن توجه السلطان الظاهر بيبرس إلى الكرك وصحبته العساكر ووزير صحبته صاحب فخر الدين بن صاحب بهاء الدين بن حنا؛ لمهاجمته؛ وعندما طلب أهل الكرك التسليم والعفو من السلطان، أجابه السلطان إلى ما طلبوه، وسير إليهم الوزير صاحب فخر الدين بن حنا؛ تسلم الحصن، وتسلماه<sup>(٩٥)</sup>.

فضلاً عن ذلك كان يعهد للوزير بالقضاء على الفتن والثورات سواء داخل البلاد وخارجها؛ وذلك عندما يكون الوزير من الأمراء أصحاب السيوف، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٥٣هـ/١٢٥٥م) خرج الوزير الأسعد الفائز ومعه طائفة من العسكر للقضاء على تمرد الأمير عز الدين أيبك ببلاد صعيد مصر، إلا أن الوزير الأسعد تمكن من تهدئة الأمور<sup>(٩٦)</sup>، ومن مهام الوزير الحربية هو يتفقد أمر الحصون والقلاع ببلاد الشام وسواحل البلاد وديوان الجيش فضلاً عن الوزارة<sup>(٩٧)</sup>.

#### ٤. المهام الاقتصادية:

لعب الوزراء دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، فقد كان الوزير يشرف على موارد الدولة باختلاف أنواعها من مكوس<sup>(٩٨)</sup>، وجزية<sup>(٩٩)</sup>، وجبايات، وخراج، وغير ذلك من الموارد، وكذلك يشرف على رواتب الموظفين والجند ونفقاتهم<sup>(١٠٠)</sup>، أي أن الوزير كان المسؤول الأول عن الشؤون المالية في الدولة، ويساعده في ذلك ناظر الدولة، والعديد من الموظفين<sup>(١٠١)</sup>، وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون بقوله: "الوزير هو صاحب جباية الأموال في الدولة على اختلاف أصنافها من خراج، أو مكس، أو جزية، ثم

تصريفها في الإنفاقات السلطانية، أو الجزيات المقدرة<sup>(١٠٢)</sup>، وصحة قول ابن خلدون ما قام به الوزير الأسعد الفائزي مكوسًا ومظالم كثيرة؛ إذ قرر على التجار وذوي اليسار أموالاً تجبى منهم<sup>(١٠٣)</sup>، وأحدث التقويم والتصقيع<sup>(١٠٤)</sup> على سائر الأملاك وجبى منها مالاً جزيلاً، ورتب مكوسًا على الدواب من الخيل، والجمال، والحمير، وغيرها، وعلى العبيد والجواري، وعلى سائر المبيعات، كما ضمت المنكرات من الخمر، والحشيش<sup>(١٠٥)</sup>.

وسمي هذه الجهات بالحقوق السلطانية، والمعاملات الديوانية<sup>(١٠٦)</sup>، كما اخذ الجوالي<sup>(١٠٧)</sup> من النصارى واليهود متضاعفة<sup>(١٠٨)</sup>، وفرض على ذوي اليسار منهم مكوسًا سنوية على كل ما يملكون من بهائم، وعبيد، ولعظم قساوته كان يقوم هو بنفسه؛ ليحصل الأموال منهم<sup>(١٠٩)</sup>، وقد بلغت المكوس التي جباها الوزير الأسعد الفائزي في مدة وزارته (٦٤٨-٦٥٥ هـ/١٢٥١-١٢٥٧ م) (٦٠٠) ألف دينار<sup>(١١٠)</sup>؛ ولذلك عبر القلقشندي عن رأيه بالوزير الأسعد الفائزي أنّ هذا الوزير "عد سيئة من سيئات المعز"<sup>(١١١)</sup>.

من خلال ما تقدم يبدو أنّه على الرغم من حالة الضعف والتدهور التي وصلت إليه الوزارة في عصر سلاطين المماليك وخاصة عصر السلطان فرج، إلا أنّ الوزارة لم تفقد مكانتها نهائيًا؛ بدليل ما ذكره المؤرخون المعاصرون، لتلك المدة عن منصب الوزارة، فقد ذكر ابن شاهين أنّ "من انتصب لهذه الوظيفة لزمه النهوض بمهمات الدولة وأمور المملكة بأن يحمل أثقالها ويزيح اختلالها، ويصلح أحوالها، ويحفظ رجالها، وينمي أموالها، ويستخدم الكفاءة ويوليهم أعمالهم، فمن أخلص رفعه، ومن غدر عزله، ويعتني بجهات الأموال، وحراسة أسبابها، وضبط حسابها، والعدل في جبايتها"<sup>(١١٢)</sup>، ومن خلال العرض السابق لمهام الوزراء واختصاصاتهم يتضح أنّ المهام تنوعت؛ لتشمل جميع نواحي الحياة السياسية، والحربية، والاقتصادية، إلا أنّه في بعض فترات عصر سلاطين المماليك انكشمت هذه الاختصاصات، وتضاءلت

واقترنت على مجرد التحدث في أمر المكوس، وتحصيلها، و صرفها في شراء اللحم، وحاجات المطبخ السلطاني؛ وذلك لضعف الوزارة وتدهورها<sup>(١١٣)</sup>، ويمكن القول أنّ هناك عدة أسباب اجتمعت معاً لتضعف من منصب الوزارة وهذه الأسباب تتمثل في الآتي:

١. استحداث السلاطين وظائف جديدة سلب أصحابها النفوذ والسلطة من الوزير فنقلص دوره وسلطانه، الأمر الذي أدى إلى في النهاية إلى ضعف الوزارة وإلغائها في بعض الفترات، ومن هذه الوظائف وظيفه نائب السلطنة التي أضعفت من نفوذ الوزير وسلبت اختصاصه؛ الأمر الذي جعل وزراء العصر المملوكي لا يتمتعون بالنفوذ المطلق الذي كان لهم من قبل، ولاسيما منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس الذي أحيا وظيفه نائب السلطنة؛ وذلك لكثرة تغييره عن مصر؛ ولرغبته في أن ينوب عنه في أثناء انشغاله بالحروب الخارجية أحد رجال دولته؛ فكان هذا النائب يقوم مقام السلطان في أثناء غيابه<sup>(١١٤)</sup>، فبعد أن كان النفوذ والكلمة للوزير أصبحت لنائب السلطنة، ويشير المقرئبي إلى ذلك بقوله: "وكان وضع الوزير أنّه أُقيم لنفاذ كلمة السلطان وتام تصرفه غير أنّها انحطت عن ذلك بنبابة السلطنة"<sup>(١١٥)</sup>.

٢. سوء الأحوال الاقتصادية في عصر سلاطين المماليك في بعض الأحيان؛ مما كان له أكبر الأثر في فساد النظم الإدارية في الدولة، وبالتالي الوزارة؛ لأنّ نظم الحكم شديدة التأثر بالأحداث التاريخية؛ فتقوى أو تضعف تبعاً لها، وقد حدث ذلك لوظيفة الوزارة ففسد حالها، واضطربت أمورها؛ الأمر الذي أدى إلى كثرة تغيير الوزراء في هذه المدة؛ فكان الوزراء يتبدلون على منصب الوزارة بسرعة مذهلة، فضلاً عن ذلك فرار الكثير من هذا المنصب؛ لأنّهم عجزوا عن الاستمرار في مناصبهم؛ لعدم مقدرتهم على توفير الرواتب الجارية، والارزاق كاللحم، ونقود، وغيرها إلى حدوث الكثير من الفوضى

والاضطرابات في البلاد<sup>(١١٦)</sup>.

٣. انتشار الرشوة في تولي مناصب الدولة ومنها منصب الوزارة، فأصبح المال هو الطريق الوحيد لتولي الوزارة وليس الكفاءة<sup>(١١٧)</sup>.

### المصادر والهوامش:

(١) ابن الطقطقي، محمد بن علي المعروف بابن طباطبا (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، (بيروت، د.ت)، ص ١٥٣، الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الوزارة (أدب الوزير)، تحقيق ودراسة: محمد سليمان داود وفؤاد عبدالمنعم أحمد، ط ١، دار الجامعات المصرية، (الإسكندرية، ١٩٧٦)، ص ٣١، الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة للطباعة، ط ١، (بيروت، ١٩٧٩)، ص ١٣٧، ابن شاذان، أحمد بن جعفر (ت القرن السابع الهجري)، أدب الوزراء، الورقة (٢ ب)، مخطوطة مصورة من المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم وهي تحت الطبع، ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، ط ٢، مطبعة مصطفى إلياس الحلبي، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٢٤، محمود، سميرة عزيز، ثقافة الوزراء في العصور العباسية المتأخرة من ٤٤٧-٦٥٦هـ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية - ابن رشد، (بغداد، ١٩٩٩)، ص ٥٣.

(٣) سورة طه، الآية (٢٩-٣١).

(٤) ابن الطقطقي، الفخري، ص ١٥٣، محمود، سميرة عزيز، الوزارة العباسية من ٤٤٧هـ-٥٩٠هـ (العهد السلجوقي)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠، ص ٦.

- (٥) الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ)، تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ١٣، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٨٨.
- (٦) النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥٠.
- (٧) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٢٧٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٨، ص ٢٨٩، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٧٥٥.
- (٨) التدمري، وليد بن محمد (ت ٤٠٦هـ)، في السياسة والآداب، الورقة (١١٠) مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود، الحضرمي، محمد بن الحسن (ت ٤٨٩هـ)، الإشارة إلى أدب الإمارة، الورقة (١٣٢)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود، القلعي، محمد بن علي (ت ٦٣٠هـ)، تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، الورقة (١٠ب)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود.
- (٩) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٩٢، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٢٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٢، ماجد، نظم، ج ١، ص ٤٧.
- (١٠) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ٩٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٩.
- (١١) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ٩٦، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيك (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، ج ٩، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٩٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٩، المقرئ، الخطط، ج ٤، ص ٩٠.
- (١٢) المقرئ، السلوك، ج ٣، ص ٤٨٦-٤٨٧، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٧، والدرر الكامنة، ج ١، ص ٨٦.
- (١٣) الأشقر، محمد عبدالغني، الوزارة والوزراء في مصر في عصر سلاطين الماليك، الهيئة المصرية للكتاب، (مصر، ٢٠١١)، ص ٤٩-٥٠.

- (١٤) التميمي، عبد الخالق خميس علي، أهل النمة ومؤسساتهم في دولة المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٣.
- (١٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٥٦-٥٧، والسلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٦٤-٤٦٥.
- (١٦) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ١١١، ٨١٣، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٣٠٠، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٢٧.
- (١٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٥٦، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٤٨٧.
- (١٨) الذهبي، العبر، ج ٣، ص ٣٣٦.
- (١٩) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٥٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣١٠، المقرئزي، السلوك، ج ١٠، ص ٧٧.
- (٢٠) تأريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٢٤٧.
- (٢١) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٥٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣١٠، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٢٤٧، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٠٧.
- (٢٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٢٥٩، الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ٤٠٦.
- (٢٣) ابن أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ج ١، ص ٢١٢.
- (٢٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٦٧.
- (٢٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٦٧.
- (٢٦) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٤٢.
- (٢٧) خوند: لفظ فارسي معناه: السيد أو الأمير، ويخاطب به المذكر والمؤنث. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٦، ص ٧٧.

- (٢٨) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٥٣، المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٤١-٧٤٢.
- (٢٩) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٥٥.
- (٣٠) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٥٣، المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣٠، ص ٧٤٢.
- (٣١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٧٠-٢٧٤، الأشقر، الوزارة والوزراء، ص ٥٢.
- (٣٢) الأشقر، الوزارة، ص ٥٠.
- (٣٣) الأشقر، ص ٥٠.
- (٣٤) السلوك، ج ٣، ص ٢٤١، والرمل: ظرف يوضع فيه الرمل الذي كان الكتاب يستعملونه لتجفيف الكتابة. العمري، التعريف، ص ٢٧٥.
- (٣٥) ابن أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ج ٩، ص ٣٦١.
- (٣٦) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٣، ص ٥٧.
- (٣٧) العمري، مسالك الأبصار، ص ٥٢، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣.
- (٣٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣.
- (٣٩) ناظر الخاص: هو الذي ينظر في خاص أموال السلطان. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٥، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٠.
- (٤٠) العمري، مسالك الأبصار، ص ٥٢، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣.
- (٤١) الطيلسان: هي تحريف لكلمة فارسية (أطالس) أو (طلتسان). المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٧، الأشقر، الوزارة، ص ٦٥.
- (٤٢) الخطط، ج ٢، ص ٤٤٠، ماجد، نظم، ج ١، ص ٤٥-٤٦.
- (٤٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٣٨٣.

- (٤٤) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٣، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٧٠-٣٧١، ماجد، نظم، ج ١، ص ٤٥.
- (٤٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٨، الأشقر، الوزارة، ص ٥٢-٥٣.
- (٤٦) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٥، الأشقر، الوزارة، ص ٥٣.
- (٤٧) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٩٨.
- (٤٨) صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥٢٥، الأشقر، الوزارة، ص ٥٣.
- (٤٩) النويري، نهاية الأرب، ج ١٨، ص ١٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٨، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٤٧-٤٤٩.
- (٥٠) النجيب: النجيب من الإبل والجمع النجب والنجائب، هو القوي منها الخفيف السريع. المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٣٢٩.
- (٥١) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٣٢٩.
- (٥٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٦، ص ١٧، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٢٢٣، ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٤٤.
- (٥٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣.
- (٥٤) الأشقر، الوزارة، ص ٥٤.
- (٥٥) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ١٩١.
- (٥٦) بدائع الزهور، ج ١، ص ١٦٠.
- (٥٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.
- (٥٨) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.
- (٥٩) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٧٢٧-٧٤٣، والخطط، ج ٣، ص ١١، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٤٣٤-٤٤٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٣٤.
- (٦٠) بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٤٢.

- (٦١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٥٢.
- (٦٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٥، ص ٢٣٦-٢٤٦، المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٢٨، الخطط، ج ٢، ص ٤٤٥-٤٥٩، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١.
- (٦٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٧١.
- (٦٤) صبح الأعشى، ج ٦، ص ٣٨-٥٠، ج ٧، ص ٢٠، ٧٠.
- (٦٥) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ١٦٠-١٦١، ١٧١.
- (٦٦) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٢٩٧.
- (٦٧) المقرئزي، الخطط، ج ٤، ص ٣٢٠.
- (٦٨) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٢٨.
- (٦٩) العمري، التعريف، ص ٦٥، ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٤٦.
- (٧٠) العمري، التعريف، ص ٦٥، ابن خلدون، المقدمة، ص ٦٧، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٢١.
- (٧١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٤٧.
- (٧٢) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٦٢.
- (٧٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٤٧.
- (٧٤) الماوردي، الوزارة، ص ٣١، محمود الوزارة العباسية، ص ٨١.
- (٧٥) الماوردي، الوزارة، ص ٣١، محمود الوزارة العباسية، ص ٨١.
- (٧٦) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٨٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠٣-١٠٤.
- (٧٧) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٣٩، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٢٧.
- (٧٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٣٦.

- (٧٩) ابن كثير، والبداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٥، القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ١١٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٦٦.
- (٨٠) ابن كثير البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١١١.
- (٨١) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٢٣٩.
- (٨٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٥-٢٣٦.
- (٨٣) الأشقر، الوزارة، ص ٥٨.
- (٨٤) الخطط، ج ٢، ص ٤٤٠.
- (٨٥) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٤٤٠.
- (٨٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣٣.
- (٨٧) المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٢٠٩.
- (٨٨) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٢٢٣، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٥١.
- (٨٩) الشواني: مفردا شين: وهي سفن حربية كبيرة كثر استعمالها في العصور الوسطى، وكان من أهم قطع الأسطول، ابن مماتي، الأسعد شرف الدين أبو المكارم (ت ٦٠٦هـ)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، (القاهرة، ١٩٤٣)، ص ٣٩٩-٣٤٠، المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.
- (٩٠) المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ١٩٤-١٩٥.
- (٩١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٥٦.
- (٩٢) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٩٠٦-٩٠٧.
- (٩٣) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٩٠٦-٩٠٧.
- (٩٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣١٧، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٩٠٧.

- (٩٥) المقرئزي، السلوك، ج١، ص٤٩١.
- (٩٦) المقرئزي، السلوك، ج١، ص٩٠٦-٩٠٧.
- (٩٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص١٨٩-١٩١.
- (٩٨) مكوس: كل ما يتحصل من الأموال لديوان السلطان، أو لأصحاب الإقطاعات، أو لموظفي الدولة خارجًا عن الخراج الشرعي. القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٦٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص١٢١، الأشقر، الوزارة، ص٥٦.
- (٩٩) الجزية: هي ما يؤخذ من الذميين، وقيل هي الخراج المضروب على رؤوسهم، وتؤخذ ممن دخل الزمة من أهل الكتاب (اليهود والصابئة) لقاء حمايتهم، وفرضها جاء استنادًا لما جاء في القرآن، والسنة، والإجماع. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ)، كتاب الخراج، ط٢، المطبعة السلفية، (القاهرة، ١٣٢٥هـ)، ص١٢٢، التميمي، أهل الزمة، ص٣٩.
- (١٠٠) الأشقر، الوزارة، ص٥٦-٥٧.
- (١٠١) الأشقر، الوزارة، ص٥٦-٥٧، إسماعيل، البيومي، النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، (مصر، ١٩٩٨)، ص٤٠-٤١.
- (١٠٢) المقدمة، ص١٣٢.
- (١٠٣) المقرئزي، السلوك، ج١، ص٣٨٤، والخطط، ج٣، ص٩٠.
- (١٠٤) التقويم: هو تقدير قيمة كل من البيوت المحصاة من أجل فرض الضريبة عليها، أمّا التصقيع فهو إحصاء البيوت والعقار من أجل الغرض نفسه. المقرئزي، السلوك، ج١، ص٨٤.
- (١٠٥) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٩٠.
- (١٠٦) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٩٠.

- (١٠٧) الجوالي: مفردها جالية وتطلق على أهل الذمة وقد قيل لهم ذلك؛ لأنَّ الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلاهم عن جزيرة العرب، ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة، وهذه الضريبة تؤخذ من أهل الذمة من الجزية المقررة على رقابهم في كل سنة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٢-٤٦٣.
- (١٠٨) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٨٤.
- (١٠٩) القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤.
- (١١٠) القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤.
- (١١١) القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤.
- (١١٢) زبدة الكشف، ص ٩٥.
- (١١٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٩٦-٩٧.
- (١١٤) عاشور، العصر المملوكي، ص ٤١، حسن، النظم الإسلامي، ص ٢١٢.
- (١١٥) الخطط، ج ٣، ص ٢٢٣.
- (١١٦) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٨٤.
- (١١٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٢٩٢.